The Morphological Efforts of Abu Al-Hasan Muhammad Bin Abdul-Hadi Al-Sindi Al-Kabeer (D. 1138 AH) in his Book "Fat'hul-Wadud Bi'sharh Sunan Abi Dawood"

Omar Faisal Mahmoud*, Mustafa Sajid Mustafa
Department of Arabic Language, College of Education, University of Al-Maarif, Ramadi, Iraq
* omar.faisal@uoa.edu.iq

KEYWORDS: **Morphology, Efforts, Al-Sindi, Fat'hul-Wadud, Sunan Abi Dawood.**

https://doi.org/10.51345/.v36i2.1067.g533

ABSTRACT:

This study shed light on the morphological efforts of one of the notables of the twelfth century AH in a book concerned with explaining the hadiths of our noble Prophet Muhammad, and in this study there is a theoretical presentation of some of the morphological topics addressed by the commentator, then a mention of the morphological evidence that he referred to during his explanation of the noble Prophet's hadith, and from God Almighty help and success

الجهود الصرفية لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الكبير (ت 1138هـ) في كتابه فتح الودود بشرح سنن أبي داود

م.د. عمر فيصل محمود*، أ.د. مصطفى ساجد مصطفى
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المعارف، الرمادي، العراق
* omar.faisal@uoa.edu.iq

الكلمات المفتاحية | **الصرفية، الجهود، السندي، فتح الودود، سنن أبي داود.**

https://doi.org/10.51345/.v36i2.1067.g533

الملخص:

سلّطت هذه الدراسة الضوء على الجهود الصرفية لأحد أعلام القرن الثاني عشر الهجري في كتابٍ يُعنى بشرح أحاديث نبيّنا الكريم محمد ﷺ، وفي هذه الدراسة عرض نظري لبعض الموضوعات الصرفية التي تناولها الشارح، ثُمَّ ذكرٌ للشواهد الصرفية التي أشار إليها في أثناء شرحه للحديث النبوي الشريف، ومن الله تعالى العون والتوفيق.

المقدمة:

أحمدُ الله ربَّ العالمين، مصلِّيًا على النبي الأمين وعلى آله الطيبين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فمن الجدير بالذكر أنَّ حديث النبي محمد ﷺ يُعدُّ مصدرًا مهمًا للفصاحة والنحو العربي، على الرغم من أنَّهُ لم يتلق المستوى نفسه من الاهتمام مثل القرآن الكريم، إلّا أنَّ شرَّاح السنة النبوية قاموا بتفسير وتوضيح العديد من المسائل اللغوية والنحوية في الأحاديث.

أمّا اختيار موضوع البحث، فبعد دراسة الشرح المبارك للكتاب أردتُ في بحثي هذا إبراز الجهود الصرفية التي أودعها الشارح في الكتاب، والذي يُمثّل الجوهرة في الحديث النبوي، والذي تم طبعه في طبعتين، الطبعة الأولى: تم طبعها في سنة 1431 هـ - 2010 م، بتحقيق محمد زكي الخولي، في أربعة مجلدات، والطبعة الثانية: تم طبعها في سنة 1438 هـ - 2017 م، بتحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور محمد عبد الرحيم سُلطان العلماء، وحازت على الجائزة الدولية للقرآن الكريم في دبي.

وتم دراسة الكتاب انتقائيًا، إذ كان عرض التطبيقات التي ذكرها السندي بما يوافق استيفاء الموضوع.

وبعد البحث في الموضوعات الصرفية في هذا الشرح وجدت فيه لمساتٍ جميلة ذكرها السندي، فكانت دراستي للكتاب في الجانب الصرفي، ليكون عنوانُ البحث (الجهود الصرفية لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الكبير (ت1138هـ) في كتابه فتح الودود بشرح سنن أبي داود).

وكانت خُطَّةُ البحثِ في ثلاثة مباحث:

فأوَّل مبحثٍ فيه جاء على مطلبين، تضمّن الأوّل منهما: الحديث عن حياة الإمام أبي داود، أمَّا المطلب الثاني: فقد جاء الحديث فيه عن حياة السّندي.

أمَّا المبحث الثاني: فقد تناولتُ فيه القضايا الصرفية المتعلّقة بالأفعال، وقسّمتُهُ على مطلبين، فالمطلب الأول: تناولتُ فيه الفعل اللازم والفعل المتعدي، وجاء المطلب على ثلاث مسائلَ، تكلّمتُ في الأولى منها على الفعل اللازم، وفي الثانية على الفعل المتعدي، وفي الثلاثة جاء الحديثُ فيها عمّا ورد بين التعدي واللزوم، والمطلب الثاني: تناولتُ فيه الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول، وجاء في أربعُ مسائلَ، الأولى منها في الحديث عن الفعل المبني للمعلوم، والثانية عن الفعل المبني للمجهول، والثالثة عمّا جاء بين المعلوم والمجهول، والرابعة تناولت فيها الأبواب الصرفية للفعل.

أمَّا المبحث الثالث: فتناولتُ فيه القضايا الصرفية المتعلِّقة بالأسماء، وقسَّمتُهُ على ستة مطالب، خُصِّصَ المطلب الأول: في الحديث عن اسم الفاعل، والثاني: عن اسم المفعول، والثالث: عن الصفة المشبهة، والرابع: عن صيغ المبالغة، والخامس: عن اسم المرَّة، والسادس: عن اسم التفضيل.

وكانت خاتمة بحثي موثقةً بنتائجَ توصّلت إليها.

أمَّا مصادر البحث، فكانت منوعةً بين الكتب الصرفية، والأدبية، شروحِ الحديث، فضلاً عن القليل من كتبِ التراجم.

أهمية البحث:

1. تقريب سنة النبي ﷺ للمسلمين من خلال نشر شروح الحديث وإيضاح معانيها.
2. أهمية الكتاب المشروح، وهو سنن أبي داود، كأحد أشهر كتب السنة.
3. الارتباط بالحديث النبوي الشريف.

أسباب اختيار البحث:

1. إظهار الجانب الصرفي في شرح الحديث الشريف.
2. المكانة العلمية للسندي في أكثر من علم، ولا سيما علوم اللغة.
3. توضيح شخصية السندي الصرفية، التي برزت في جوانب عديدة.

مشكلةُ البحث:

تظهر مشكلة البحث بأنَّ السندي اعتنى في شرح سنن أبي داود بالنحو وأصوله، واللغة وقواعدها، والصرف وأحكامه، من خلال شرحه لسنن أبي داود، فأردتُ إظهار الجانب الصرفي للسندي، وتوضيح مساهمته في ذلك.

وبعد: فهذا جهدي الذي وفقني الله به، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد. والحمد لله ربِّ العالمين

المبحث الأوّل: التعريف بأبي داود وبالسِّندي

قبل أنْ أبدأ بالتعريف بالسِّندي، أودُّ تقديمَ سيرةً موجزة عن الإمام أبي داود فدراستنا في الأحاديث التي أوردها في سننه، قاصدًا بذلك الاختصار؛ لأنَّ الكلام عنه موجود في كثير من الكتب، فلا حاجة لتكرار ذلك في هذا البحث.

المطلب الأول: حياته:

1. الاسم والنسب والكنية:

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو بن عمران، أبو داود الأزْدي السجستاني[1].

وتُعدُّ سجستان من النواحي الكبيرة والولايات الواسعة، وموقعها جنوبي هَراة، وأرضها رملةٌ سَبخةٌ. ورياحها لا تسكن أبدًا[2].

ولُقِّبَ بـ (الأزديِّ) لأنَّهُ منسوب إلى أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ [3]. ويغلب على الظن أنَّ النسبة بالأَزدِ بالولاء لا صليبةً.

2. مولِدُهُ ونشأَتُهُ:

كانت ولادته سنةَ (202هـ) اثنتين ومئتين [4]. ومولدهُ في سِجِسْتَان، كان عندهُ فيها أملاك وأوقاف، بعد ذلك ارتحل في طلب الحديث إلى البصرة فأقام فيها، وسَمِعَ عن سليمان بن حربٍ، وأبي النُّعمانِ، وأبي الوليد [5]. بعد ذلك جاء إلى بغداد، وأخرج كتابه السنن، ويُقال: إنَّ تصنيفه للسنن كان في بغداد، وعرض ذلك على الإمام احمد بن حنبل فاستجادهُ واستحسنهُ[6].

3. شيوخهُ [7]:

تذكر المصادرُ أنَّه درس على يد كثيرٍ من العلماء وأخذ عنهم علوم الحديث، فهم كُثُر، ولذلك سأكتفي بذكر بعضٍ منهم، بترتيب سني وفياتهم:

1. "سليمان بن حرب البجلي البصري (ت 224هـ)".
2. "أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي (ت 227هـ)".

3. "إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب المدني (ت 230هـ)".
4. "إبراهيم بن دينار البغدادي (ت 232هـ)" [8].
5. "أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو علي الموصلي (ت 236هـ)".

4. تلاميذهُ [9]:

لهُ تلاميذُ كثيرون درسوا على يديه، ونهلوا من علمه، ومنهم من أصبح عالما بعده، وسأذكر بعضًا منهم بحسب سني وفياتهم:

1. "أحمد بن عبيد بن ناصح البغدادي النحوي (ت بعد 270هـ)".
2. "أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت 279هـ)".
3. "الترمذي (ت 279هـ)".
4. "أبو بكر بن أبي دنيا عبد الله بن محمد البغدادي (ت 281هـ)".
5. "الحارث بن محمد بن أبي أسامة البغدادي (ت 282هـ)".

5. مؤلفاتُهُ [10]:

"لهُ عدد من المؤلفات، في الحديث النبوي الشريف، منها المطبوع ومنها المفقود، وأودُّ ذكرَ بعضٍ منها بحسب الترتيب الهجائي:

1. ابتداء الوحي: وهو كتاب مفقود" [11].
2. أخبار الخوارج: وهو كتاب مفقود [12].
3. تسمية الرواة من الأخوة والأخوات، تحقيق: باسم الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، 1408هـ – 1987م.
4. رسالتُهُ إلى أهل مكة ووصف سننَهُ، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، 1405هـ 1984.
5. "الزهد: وقد طُبِعَ بالهند بتحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: دار المشكاة – حلوان، 1414هـ 1993م.
6. سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ- 1994م".

6. وفاتُهُ [13]:

"كانت وفاته –رحمه الله– في البصرة، يوم الجمعة لأربع عشرةَ بَقِيتْ من شوال سنة(275هـ) خمسٍ وسبعين ومئتينِ، عن ثلاثٍ وسبعين سنة، وقد أوصى أن يُغسِّلهُ الحسن بن المثنى [14]، ودُفِنَ الى جانب قبر سفيان الثوري".

المطلب الثاني: التعريف بالسِّندي

1– اسمُهُ، ونسبُهُ، ومولدُه:

"هو الشيخ العلّامة المحدِّث أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السِّندي الكبير، الحنفي، التتوي، المدني [15].

والسِّندي: نسبةً إلى بلاد السند[16]، والكبير: تمييزًا له من السندي الصغير"[17].

"والحنفي[18]: لأنَّهُ كان على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، والمدني[19]: نسبةً إلى إقامتِهِ في مدينة رسول الله ﷺ، والتتوي: نسبةً لولادتِهِ في قرية (تَتَه) وهي من قرى بلاد السِّند ، التي نشأ بها [20] ، أمّا سنةُ ولادتِهِ فلم تذكرْها المصادر".

2– شيوخهُ [21]:

"درس السِّندي على عددٍ كبيرٍ من العلماءِ، وسأوردُ بعضًا منهم بترتيب وفياتهم":

1. "محمد بن علاء الدين البابلي شمس الدين (ت 1077هـ)".
2. "الشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني (ت 1101هـ)".
3. "المحَدِّث محمد بن عبد الرسول البرزنجي (ت 1103هـ)".
4. "الإمام عبد الله بن سالم البصري (ت 1134هـ)".
5. "يوسف بن إبراهيم بن محمد الزهري الشرواني (ت 1134هـ)".

4– تلاميذه [22]:

أخذ عنه تلاميذٌ كُثُر، ممن وفقهم الله بعلم الحديث، وأكتفي بذكرِ بعضٍ منهم بحسب وفياتهم:

"المحدِّث العلّامة الشيخ اسماعيل العجلوني، (ت 1162هـ)".

"المحدِّث العلّامة الشيخ محمد حياة بن ابراهيم السِّندي، (ت 1163هـ)".

"الشيخ علي بن مصطفى الدبّاغ الميقاتي الحلبي الشافعي، (ت 1174هـ)".

"العلّامة الفاضل المتقن المحقِّق المفسِّر المحدِّث طه بن مهنا الشافعي الجبريني الحلبي (ت 1178هـ)".

"المحدِّث العلّامة محمد بن سعيد سفر المدني (ت 1194هـ)".

5– مؤلفاتُهُ [23] :

"للسِّندي مؤلفاتٌ كثيرة، تنوعت بين التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، منها المطبوع ومنها المخطوط، وسأذكر قسمًا منها على وفق الترتيب الهجائي":

1. حاشية على سنن ابن ماجة = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجة، الناشر: دار الجيل – بيروت، بدون طبعة (نفس صفحات دار الفكر، الطبعة – الثانية).
2. "حاشية على سنن أبي داود، وهي: فتح الودود بشرح سنن أبي داود، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إشراف محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، وطُبِعَ الكتابُ بدولة الإمارات، وحصلت هذه الطبعة على جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وهذا الكتاب الذي هو موضوع دراستي".
3. "حاشية على سنن الترمذي، لكنها لم تكتمل" [24].
4. "حاشية على سنن النسائي، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، 1406هـ-1986م [25].
5. حاشية على صحيح البخاري، الناشر: دار الفكر" [26].
6. "حاشية على صحيح مسلم، تحقيق: علي بن أحمد الكندري، الناشر: مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع".
7. "حاشية على مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: طارق عوض الله أبو معاذ 1431هـ-2010م".
8. "منهل الهداة شرح معدن الصلوات [27]، (مخطوط)".
9. "الوجازة في الإجازة لكتب الحديث مع ذكر بعض الأحاديث الممتازة [28]، (مخطوط)".
10. ويلاحظ مما سبق أنَّ الإمامَ السِّندي كان يُعنَى عنايةً كبيرةً بتأليف الحواشي.

6- وفاته [29]:

"كانت وفاته –رحمه الله- في مدينة رسول الله ﷺ في الثاني عشر من شوال سنة (1138هـ) ثمان وثلاثين ومائة وألف من الهجرة، ومشهدُ وفاته عظيم، حضرهُ عددٌ كبيرٌ من الناس، حتَّى النِّساء، وحَمَلَ الأمراءُ نعشَهُ إلى مسجد رسول الله ﷺ، وصُلِّيَ عليهِ هناك، ودُفِنَ بالبقيع، وكَثُرَ البُكاءُ والأسفُ عليه".

المبحث الثاني: الأفعال

المطلب الأول: الفعل اللَّازم والفعل المتعدِّي

ينقسمُ الفعلُ بالنظر إلى ما يحملهُ مِنْ معنًى على قسمين: متعدٍّ، ولازمٍ، فمن الأفعال ما تتطلبُ مرفوعًا فقط دون الحاجة إلى مفعولٍ به فتسمى لازمة، ومن الأفعال ما لا يكتملُ معناها بمرفوعٍ فقط، بل تحتاجُ إلى مفعولٍ به ليُتمِّمَ المعنى وتسمى متعدية.

المسألة الأولى: الفعل اللَّازم:

لغةً: «... اللّزوم مَعْرُوف، والفِعل لَزِم يَلزم، وَالْفَاعِل لَازم، والمفعولُ بِهِ ملزوم»[30]. ويقال: «لزمتُ الشيءَ ألزمهُ لزومًا، ولَزِمْتُ به ولازَمْتُهُ. واللِزامُ: الملازِم»[31].

اصطلاحًا: قال عنه ابن هِشام: «أنْ لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأنْ لا يُبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ: (خرج)، ألا ترى أنَّهُ لا يقال: (زيدٌ خرجَهُ عمروٌ) ولا: (هو مخروجٌ) وإنَّما يُقال (الخروجُ خرجَهُ عمروٌ) و: (هو مخروجٌ بهِ، أو إليه)»[32].

وحدَّهُ عبد اللطيف الخطيب بقولهِ: «هو ما يكتفي بفاعلهِ، ولا يجاوزهُ إلى مفعولٍ به، وبهذا الفاعل يتمُّ المعنى، ويُسمَّى هذا الفعلُ غيرَ المتعدِّي، وغيرَ المجاوز، والقاصر، وغيرَ الواقع، وكلُّ هذهِ التسميات تنتهي إلى معنًى واحدٍ، وأمثلة هذا النوع وشواهدهُ كثيرة، ومنهُ قوله تعالى: ﴿وقُلْ جاء الحق وزهق الباطل﴾(الاسراء، من الآية: 81)»[33].

المسألة الثانية: الفعل المتعدّي:

لغةً: يُقَال فِي الظُّلم: «قد عدا فلَان عَدْوًا وعُدُوًّا وعُدْوانًا وعَدَاءً، أَي: ظلم ظلمًا جَاوز من الْقدر»[34].

قَالَ الْخَلِيلُ: «التَّعَدِّي: تَجَاوُزُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ»[35]. وقيل: هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَجَاوُزٍ فِي الشَّيْءِ وَتَقَدُّمٍ لِمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ[36].

اصطلاحًا: هو ما جاوز الفاعل، كـ (نَصَرْتُهُ، وضَرَبْتُهُ)، ويُسَمَّى واقعًا ومجاوزًا[37].

أو هو الفعل الذي يصلح أنْ يُصاغ منه اسم مفعول، ويُسمَّى: تامًا، ومجاوزًا، وواقعًا، كـ(مَقَتَ فهو مَمْقُوت، ونَعَتَ فهو مَنْعُوت)، والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر[38].

والفعل المتعدّي على نوعين:

الأوَّل: ما يتعدَّى بنفسِهِ: وهو الذي يصلُ إلى مفعولهِ مباشرةً، أي: بغير واسطة، نحو: (قطفْتُ الثمرةَ)، ويُسمَّى مفعولهُ (صريحًا).

والثاني: ما يتعدَّى بغيرِهِ: وهو الذي يصلُ إلى مفعولهِ بواسطة حرف الجر، نحو: (ذهبتُ بهِ)، أي: أذهبْتُهُ، ويُسمَّى مفعولهُ (غير صريح)[39].

ولم يذكر السندي أمثلةً تطبيقيةً إلّا للفعل الذي يتعدّى بنفسهِ، وذلك ما جاء في حديثِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ ... عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشِّعْبِ...)[40].

قولهُ: (دَفَعَ رسول الله ﷺ)، ذكر السندي أنَّ الفعل (دفعَ) هو متعدٍ، لكن شاع استعماله بلا ذكر المفعول في موضعِ (رجعَ)؛ لظهوره، أي: دفعَ نفسَهُ أو مطيَّتَهُ، حتى إنَّهُ يُفهَمُ مِنْ معنى اللَّازم.

وقيل: سُمِّيَ الرجوعُ مِنْ عرفاتٍ ومزدلفةَ دفعًا؛ لأنَّ الناسَ في سيرِهم ذلك مدفوعون يدفعُ بعضُهم بعضًا[41].

المسألة الثالثة: بين اللُّزوم والتعدّي:

أورد السندي مثالًا واحدًا فقط في احتمالية الفعل أنْ يكون لازمًا أو متعديًا، وهو ما جاء في الحديث الذي رواهُ (حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحَضْرَمِيُّ، ... ابْنِ حَوَالَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَيَصِيرُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ تَكُونُوا جُنُودًا مُجَنَّدَةً فَإِنَّهَا خِيرَةُ اللَّهِ مِنْ أَرْضِهِ، يَجْتَبِي إِلَيْهَا خِيرَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ)[42].

قولهُ: (يجتبي)، قال السندي: «يجوز أنْ يكون متعديًا بمعنى يجمعُ، ففيه ضميرُ فاعلهِ، و(خيرتَهُ) بالنصب: مفعولهُ، ويحتمل أنَّهُ لازمٌ بمعنى يجتمعُ، و(خيرتُهُ) بالرفع: فاعلهُ، أي: يجتمع إليها المختارون من عباده»[43].

قولهُ: (يَجْتَبِي إِلَيْهَا خِيرَتَهُ): بِالنَّصْبِ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَفِي نُسْخَةٍ بِالرَّفْعِ.

"والفعل (يَجْتَبِي) على زنة: (يَفْتَعِلُ)، وهو مِنْ جَبَوْتُ الشَّيْءَ، وَجَبَيْتُهُ، أي: جَمَعْتُهُ[44]، فَالْمَعْنَى يَجْمَعُ اللَّهُ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ الْمُخْتَارِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَجْتَبِي لَازِمًا أَيْ: يَجْتَمِعُ إِلَيْهَا الْمُخْتَارُونَ مِنْ عِبَادِهِ"[45].

"وَذُكِرَ أَنَّ: (خِيَرَتُهُ) مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلُ (يَجْتَبِي) إِنْ كَانَ مِنَ الِاجْتِبَاءِ اللَّازم، وَهُوَ بِمَعْنَى الِاجْتِمَاعِ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ إِنْ كَانَ مِنَ الِاجْتِبَاءِ المتعدّي، وَهُوَ بِمَعْنَى الِاصْطِفَاءِ وَالِاخْتِيَارِ"[46].

المطلب الثاني :الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول

ينقسم الفعل من حيثُ فاعلُهُ على قسمين:

الأول: الفعل الذي ذُكِرَ فاعلُهُ معهُ، ويُسمَّى مبنيًّا للمعلوم، أو مبنيًّا للفاعل.

الثاني: هو ما لم يُذكَر فاعلهُ معهُ، ويُسمَّى مبنيًّا للمجهول، أو مبنيًّا للمفعول، الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلهُ[47].

المسألة الأولى: المبني للمعلوم:

هو ما ذُكر فاعِلهُ في الكلام نحو (مصَّرَ المنصورُ بغداد)، وإذا اتصل بالماضي الثلاثيّ المجرّد المعلوم – الذي قبل آخره ألفٌ – ضميرُ رفعٍ متحركٌ، فإنْ كان من باب (فَعَلَ يَفْعُل) نحو: (سامَ يَسومُ، ورام يرومُ، وقاد يقُودُ) ضُمَّ أوله، نحو: (سُمْتُه الأمر، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش)، وإنْ كان من باب (فعَل يفعِل) نحو: (با ع يبيعُ وجاء يجيء، وضامَ يضيمُ)، أو من باب (فعِل يفعَل) نحو: (نال ينالُ، وخاف يخافُ) كُسِرَ أَولهُ، نحو (بِعتُهُ، وجِئتُهُ، وضِمت الخائنَ، ونِلْتُ الخير وخِفْتُ الله)[48].

والمبني للفاعل: ما فتح أوّله، كـ (خَرَج) ، نحو: آنْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ، ولا عبرة للهمزة لأنَّها تسقط في الدَّرْجِ[49].

وأورد ألسندي شواهدَ تطبيقيةً على بناء الفعل للفاعل، ومن تلك ما جاء في حديثِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتَ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ، ...)[50].

قولُهُ: (فرجَحْتَ)، علَّق السندي على لفظة (رجحَ) بأنَّ الفعلَ مبنيٌّ للفاعل من الرجحان[51].

المسألة الثانية: المبني للمجهول:

أشار إليه سيبويه في باب: (المفعول الذي لم يتعدَّه فعله، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، فقولُك: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضْرَبُ عمرٌو)[52]. وقال: (هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعولٍ، وذلك قولُك: كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُ الله المالَ)[53].

وسمَّاهُ أيضًا: (هذا باب المفعول الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لكَ أنْ تَقتصرَ على أحدهما دونَ الآخَر، وذلك قولك: نُبِّئتُ زيدًا أبا فلان)[54].

في حين نجدُ المبرّد قال عنهُ: (هذا بابُ المفعول الذي لا يُذكَرُ فاعلُهُ)[55]. فبذلكَ يكونُ الفعلُ المبني للمجهول: ما حُذِفَ فاعلهُ وناب عنهُ غيرهُ، وذلكَ نحو: (كُتِبَ الدرسُ)[56].

والفعلُ المبنيُّ للمجهول: هو ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرضٍ من الأغراض إمَّا للإيجاز، اعتماداً على ذكاء السامع، وإمَّا للعلم به، وإمَّا للجهل به، وإمَّا للخوف عليه، وإمَّا للخوف منه، وإمَّا لتحقيره؛ فتُكْرِمُ لسانك عنه، وإمَّا لتعظيمه تشريفاً له فتكرمُه أنْ يُذكر، وإمَّا لإبهامه على السامع.

وينوبُ عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به، صريحاً، مثل (يُكرَم المجتهدُ)، أو غير صريح، مثل (أَحسنْ فيُحسَن إليك)، أو الظَرفُ، مثل (سُكِنَت الدارُ ،وسُهِرَتِ الليلةُ)، أو المصدرُ، مثل (سِيرَ سيرٌ طويل)[57].

أمَّا السندي فقد كان يسمّيه (المبني للمفعول)، ومن الأمثلة التي أوردها، ما جاء في حديثِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتَ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ، ...)[58].

قولهُ: (فوُزِنْتَ)، ذكر السندي أنَّهُ على بناء المفعول[59].

وذكر علي القاري أنَّ لفظة (فَوُزِنْتَ): بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ الْمُخَاطَبِ[60].

ومن الأمثلة الأخرى، ما جاء في حديثِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَتَصَدَّقَتْ وَأَعْطَتْ، أَفَيُجْزِئُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَعَمْ فَتَصَدَّقِي عَنْهَا»[61].

قولهُ: (افتُلِتَتْ)، قال السندي: على بناء المفعول، افتعالٌ مِنْ (فَلَتَ) بالفاء، أي: ماتَتْ فجأةً، وأُخِذَتْ نفسُها فلتَةً، يُقالُ: افلتهُ إذا سلبهُ، وافتُلِت فلانٌ بكذا على بناء المفعول، أي: فُوجئَ بِهِ قبلَ أنْ يستعدَّ لهُ[62].

وذكر ابن حجر أنَّ قولهُ: (افْتُلِتَتْ) بِضَمِّ الْمُثَنَّاةِ وَكَسْرِ اللَّامِ، أَيْ: سُلِبَتْ، عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، يُقَالُ: افْتُلِتَ فُلَانٌ، أَيْ: مَاتَ فَجْأَةً، وَافْتُلِتَتْ نَفْسُهُ كَذَلِكَ[63].

المسألة الثالثة: بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم:

ذكر السندي في كتابهِ بعضًا من التطبيقات التي تحتملُ البناء للفاعل والبناء للمفعول، وهو في هذه التطبيقات نجدهُ يُسمّيه المبني للمفعول والمبني للفاعل، منْ دون أنْ يستعمل صيغًا أخرى كـ (المبنيُّ للمعلوم)، أو (المبنيُّ للمجهول)، أو (مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلهُ).

ومن تلك التطبيقات التي أوردها في كتابهِ، ما جاء في حديثِ (مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ النَّسَائِيُّ ... عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَلِمْتُ أُمُورًا مِنْ أُمُورِ الْإِسْلَامِ ...)[64].

قولهُ: (عُلِّمْتُ) أشار السندي أنَّهُ مبني للمفعول من التعليم، ويحتملُ على بعد أنْ يكون مبنيًّا للفاعل من العلم[65].

ومن الأمثلة الأخرى التي أوردها السندي، ما جاء في حديثِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ... وَسَأُخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدْءُ الْغُسْلِ)[66].

قولهُ: (كيف بَدْءُ الغسلِ)، ذكر السندي احتماليةَ أنَّهُ فعلٌ مبني للمفعول أو للفاعل، على أنَّ فيه ضميرًا للنبي ﷺ أو لله تعالى، وإنْ قُرِئَ على أنَّهُ معتلٌ مِنْ (بَدا يبدو) إذا ظهر، فهو فعلٌ مبنيٌّ للفاعلِ، أي: كيف ظهرَ[67].

وأشار السندي في هذا الحديث إلى اختلاف الرواية التي أدّت إلى تنوّع الصيغ الصرفية، وممّا زاد على ما ذُكِر هو احتماليةُ أنْ يكون لفظُ (بَدْءُ) مصدرًا إنْ وُجِدَت الواو المشددةُ في آخرِه، والكلُّ على أنَّهُ مهموزٌ[68].

المسألة الرابعة: الأبواب الصّرفية للفعل:

تكلَّم السندي في كتابهِ عن الأبواب الصّرفيّة للفعل الثّلاثي المجرد أو الثّلاثي المزيد.

فذكر أمثلةً تطبيقيةً لبعضٍ من تلكَ الأبواب ولم يوردها جميعًا، ونلحظُ أنَّهُ لم يصرّح بأنّه من الباب الأول، أو الباب الثاني، بل اكتفى بقولهِ أنَّهُ من باب :(نَصَرَ)، أو مِنْ باب (ضَرَبَ)، أو مِنْ باب (سَمِعَ).

والأبواب الصرفية للفعل الثلاثي المجرَّد كما أشار إليها الصرفيون هي ستة أبواب، وسأذكر منها ما أشار إليها السندي في تطبيقاتهِ.

الباب الأول: (نَصَرَ، يَنصُرُ)، (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع):

ورد ذلك في أثناء شرح السندي وتعليقه على لفظة: (نَعَسَ) التي وردت في حديثِ (الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ...»)[69].

قولهُ: (إذا نَعَسَ)، قال السندي: «بفتحِ العينِ، مِنْ باب: (نَصَرَ)»[70].

«والنّعْس من قَوْلهم: نَعَسَ ينعُس نُعاساً ونَعْساً، وَرجل ناعس ونَعْسان. وناقة نَعوس للغزيرة الَّتِي تنعُس إِذا حُلبت»[71].

ومن الأمثلة الأخرى ما جاء في حديثِ (مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ ... عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهَا، قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى عُودٍ وَلَا عَمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسَرِ وَلَا يَصْمُدُ لَهُ صَمْدًا)[72].

علَّق السند على لفظةِ (يَصْمُد)، بأنَّها مِنْ باب نصر، يعني إذا قصد إلى سُترةٍ لا يجعلُ تلكَ السترةَ تلقاءَ وجههِ، بل يجعلُها مائلةً إلى يمينهِ أو يسارِه؛ احترازًا عن التشبه بعبادةِ غير الله تعالى[73].

الباب الثاني: (ضَرَبَ – يَضْرِبُ)، (بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع):

ذكر السندي أمثلةً لهذا الباب، فمنها ما ورد في حديثِ (مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا ... اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ)[74].

قولهُ: (لا تَحْرِمْنا): ذكر السندي أنَّهُ مِنْ بابِ (ضَرَبَ)، أو مِنْ بابِ (أَفْعَلَ)[75].

وأشار صاحب كتاب مختار الصحاح إلى أنَّ لفظ (حَرَمَهُ) الشَّيْءَ (يَحْرِمُهُ) (حَرِمًا) بِكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا مِثْلُ سَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرِقًا[76].

ومن الأمثلة الأخرى التي أوردها السندي، ما جاء في حديثِ (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ... عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَمَا يَقْرُونَنَا، فَمَا تَرَى؟ ...)[77].

علَّقَ السندي على لفظةِ (يَقْرُونا) بأنَّها مِنْ (قَرَى) مِنْ باب (ضَرَبَ)، وفيه حذفُ نونِ الرفعِ؛ لمجرد التخفيف وهو كثير شائع بلا ضرورة[78].

وَيُقَال لِلْإِنْسَان إِذا اشْتَكَى صدغَه: (قَرَى يَقرِي)[79].

الباب الرابع: (سَمِعَ – يَسْمَعُ)، (بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع):

أورد السندي مثالين لهذا الباب، فالأول هو في حديث (مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ الْيَشْكُرِيُّ ... قَالَ عَلِيٌّ لِابْنِ أَعْبُدَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنِّي وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ أَحَبَّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ ... وَقَمَّتِ الْبَيْتَ حَتَّى اغْبَرَّتْ ثِيَابُهَا، وَأَوْقَدَتِ الْقِدْرَ حَتَّى دَكِنَتْ ثِيَابُهَا، وَأَصَابَهَا مِنْ ذَلِكَ ضُرٌّ ...)[80].

قولهُ: (دَكِنَتْ)، أشار السندي إلى أنَّ اللفظة مِنْ بابِ (سَمِعَ)، والمعنى: صارتْ تَضْرِبُ إلى السواد بما أصابها من الدخان[81].

ولفظةُ: (دَكِنَ): هي من الدُّكْنة، والدَّكَنُ مصدران للأَدْكَن، وهو لون يُضرب إلى الغبرة والسواد، فهي مِنْ (دَكِنَ يَدْكَنُ دَكَناً)[82].

والمثال الآخر ما ورد في حديثِ (مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ لَهُ فَعَطِشُوا، فَانْطَلَقَ سَرْعَانُ النَّاسِ ...)[83].

قولهُ: (فَعَطِشوا)، ذكر السندي أنَّ الفعل مِنْ بابِ (سَمِعَ)[84].

وإلى ذلك أشار ابن السراج بقولهِ: «وإذا كان (فَعِلَ يَفعَلُ فَعلاء) والاسمُ منه (فَعْلانُ) فهو أيضًا منقوص, نظيره من الصحيح: (عَطِشَ يعطَشُ عَطَشًا وهو عطشانُ)»[85].

المبحث الثاني :الأسماء

المطلب الأول: اسم الفاعل

ويسميه الكوفيون (الفعل الدائم)[86]، ويشتق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل، ومن الرباعي والخماسي والسداسي بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، قال السيوطي: (ويطرد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله ميما مضمومة وكسر متلو الآخر) أي ما قبله (في الفاعل وفتحه في المفعول) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه) أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل كضارب وعالم)[87].

واسم الفاعل يعمل عمل فعله بشروط, قال الزمخشري: (ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال: زيدٌ ضاربُ عمراً أمس، ولا وحشيٌ قاتلُ حمزةَ يومَ أحد، بل يستعمل ذلك على الإضافة إلا إذا أُريدت حكاية الحال الماضية كقوله عَزَّ اسمه: ﴿وكلبُهُم باسطٌ ذراعيهِ بالوصيد﴾ (الكهف: من الآية: 18)، أو أُدْخِلت عليه الألف واللام كقولك: الضارب زيداً أمس)[88].

وذكر ابن مالك هذه الشروط في ألفيته فقال:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا[89]

يعمل اسم الفاعل بشرطين:

الأول: أن يدل على الحال والاستقبال، والثاني: أن يعتمد على استفهام، نحو: أضارب أخوك زيدًا؟ أو نفي، نحو: ما مُكْرِمٌ أبوك عمرًا, أو يجيء صفة: نحو: مررت برجل راكبٍ فرسًا، أو حالا لمعرفة، نحو: جاء زيد طالبًا أدبًا، أو يجيء مسندًا، نحو: زيد ضارب أبوه رجلا, أو حرف ندا, نحو: يا طالعًا جبلا[90].

وقد يعمل اسم الفاعل بلا شرط ولا قيد, إذا دخلت عليه الألف واللام[91], أي: يعمل في الماضي والحال والمستقبل.

وإذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فيجب اضافته, وخالف الكسائي مذهب جمهور النحويين, فيرى أن اسم الفاعل يعمل مطلقا، وجعل منه قوله تعالى:﴿وكلبُهُم باسطٌ ذراعيهِ بالوصيد﴾ (الكهف: من الآية: 18)، وحمله غيره على حكاية الحال الماضية[92].

ذكر السندي اسم الفاعل في اثني عشر موضعا، ومنها ما جاء في حديث مُحَمَّدِ بْنُ عِيسَى، وَمُسَدَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ...[93].

قوله: (ابنِ مُصرِّف قال السندي: هو اسم فاعل من التصرف)[94]، و(مُصَرِّفٍ) اسم فاعل مشتق من الفعل الرباعي المضعف (صَرَّفَ يُصَرِّفُ مُصَرِّف)، بضم أوله وكسر ما قبل الآخر.

والمثال الآخر ما جاء في حديث سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفَتِّرٍ»[95].

قوله: (ومفتر قال السندي: هو اسم فاعل من أفتر وهو ما يحدث به الفتور في الأعضاء والانكسار)[96].، و(مُفْتِر): اسم فاعل مشتق من الفعل الرباعي المهموز (أفتر يُفتر مُفْتِر)، بضم أوله وكسر ما قبل الآخر.

المطلب الثاني: اسم المفعول

اسم المفعول يشتق من الثلاثي على وزن مفعول، ومن الرباعي والخماسي والسداسي بقلب حرف المضارع ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ويعمل عمل فعله وشروط عمله كشروط عمل اسم الفاعل، قال ابن مالك: (يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطا فيه ما شرط في اسم الفاعل، وبناؤه من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخره)[97].

ذكر السندي اسم المفعول في ثلاثة عشر موضعا، ومن ذلك ما جاء في حديث إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الرَّازِيِّ... (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ المصْفَرَّةِ، وَالْمُسْتَأْصَلَةِ، وَالْبَخْقَاءِ وَالْمُشَيَّعَةِ...) [98].

قوله: (والمسْتأصلة قال السندي: هي اسم مفعول من استأصله أخذه من أصله، والمراد: أن يؤخذ قرنها من الأصل[99])[100]، و(مُسْتَأْصَلَة) اسم مفعول مشتق من الفعل السداسي (استُأصِل يُستَأصَل مُستأصَل)، بضم أوله وفتح ما قبل الآخر.

والمثال الآخر ما جاء في حديث يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، ... وَقَالَ: أَلَا أَرَاكِ تَرْفَعِينَ صَوْتَكِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْجِزُهُ، وَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُغْضَبًا.[101]

قوله: (مغضبًا قال السندي: هو اسم مفعول من أغضب أي أوقعه فعل عائشة في الغضب)[102]. و(مُغْضَبًا) اسم مفعول مشتق من الفعل الرباعي المهموز (أُغضِبَ يُغْضَب مُغضَبا)، بضم أوله وفتح ما قبل الآخر.

المطلب الثالث: الصفة المشبهة

سُمِّيت الصفة المشبه لشبهها باسم الفاعل، وتشتق من الفعل اللازم، وتعمل عمل فعلها مطلقا، ومعمولها على ثلاثة أحكام، إمَّا يكون مرفوعا فيعرب فاعلا، أو محلى بـ (أل) فيعرب مضافا إليه، أو منصوبا فيعرب تمييزا، قال ابن الحاجب: (الصّفة المشبّهة: ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، ك (حسُن)، و (صعُب)، وتعمل عمل فعلها مطلقًا، وتقسيم مسائلها أن تكون الصّفة باللاّم، أو مجرّدة عنها ومعمولها مضافا أو باللاّم أو مجردا عنهما، فهذه ستّة، والمعمول في كلّ واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور)[103].

ولها أوزان كثيرة، قال ابن هشام: (وإنَّما قياس الوصف من فَعِلَ اللازم: فَعِل في الأعراض؛ ك فرح وأشر، وأفعل في الألوان والخلق؛ ك أخضر، وأسود، وأكحل، وألمى، وأعور وأعمى، وفعلان فيما دلَّ على الامتلاء، وحرارة الباطن؛ ك شبعان، وريان، وعطشان، ... وقياس الوصف من فَعُل بالضم–فعيل ك ظريف وشريف، ودونه فَعْل، ك شهم وضخم، ودونهما أفْعَل، ك أخطب إذا كان أحمر إلى الكدرة، وفَعَل ك بطل، وحسن، وفَعَال، بالفتح، ك جَبَان، وفُعَال بالضم، ك شُجَاع، وفُعُل؛ ك جُنُب، وفِعْل؛ ك عِفْر؛ أي: شجاع ماكر)[104].

ذكر السندي الصفة المشبهة في موضع واحد، ومن ذلك ما جاء في حديث مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ ... "قَالَ: كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَزِعًا يَجُرُّ ثَوْبَهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِالْمَدِينَةِ"[105].

قال السندي: (فزِعًا بكسر الزاي: صفة مشبهة وبفتحها مصدر بمعنى الصفة، أو مفعول مطلق لمقدر)[106].

وجَّه السندي كلمة (فرعا) ثلاثة توجيهات، صفة مشبهه، ومصدر بمعنى الصفة، ومفعول مطلق بفعل مقدر تقديره: فَزِعَ فَرَعا، وهناك توجيه آخر لم يذكره السندي وهو: مفعول لأجله، أي: من أجل الفزع[107]، ويجوز أن يكون حالا[108].

المطلب الرابع: صيغة المبالغة

تحول صيغة المبالغة من اسم الفاعل للمبالغة والتكثير، وتعمل عمل الفعل بشروط اسم الفاعل نفسها، قال ابن هشام: (تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى: فعّال، أو فعول، أو مفعال؛ بكثرة، وإلى فعيل أو فعِل؛ بقلة، فيعمل عمله بشروطه)[109].

ولها أكثر من وزن، وأوزانها سماعية، قال العلاييني: (ولها أحد عشر وزناً. وهي فعّالٌ كجبّارٍ، ومِفْعالٌ كمِفضالٍ، وفعّيلٌ كصِدّيقٍ، وفعَالةٌ كفهامةٍ، ومِفْعيلٌ كمِسكينٍ، وفعُولٌ كشروبٍ، وفعيلٌ كعليمٍ، وفعِلٌ كحِذرٍ، وفعَّالٌ ككُبّارٍ، وفعُّولٌ كقُدُّوسٍ، وفيْعولٌ كقيُّومٍ، وأوزانُها كلُّها سماعيّة فيُحفظُ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه)[110].

ذكر السندي صيغة المبالغة في موضوعين، أولاهما ما جاء في حديث مُحَمَّد بْن كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ... كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: (رَبِّ أَعِنِّي وَلَا تُعِنْ عَلَيَّ، وَانْصُرْنِي وَلَا تَنْصُرْ عَلَيَّ، ... لَكَ مِطْوَاعًا إِلَيْكَ، مُخْبِتًا، أَوْ مُنِيبًا...)[111].

قال السندي: (ومطواعًا بكسر الميم وسكون الطاء صيغة مبالغة من الطاعة، أي: كثير الطاعة)[112]. وصيغة المبالغة (مطواعا) جاءت علة وزن مِفْعال وهو أحد أوزانها.

والحديث الآخر الذي رواهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ... فَقَالَ: (أَمْسِكْ يَا غُلَامُ، صَدَقَتِ الْمِسْكِينَةُ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ يَسَعُهُمَا الْمَاءُ، وَالشَّجَرُ، وَيَتَعَاوَنَانِ عَلَى الْفَتَّانِ)[113].

وقال السندي: (ويتعاونان على الفتان يُروى بفتح الفاء، صيغة مبالغة من الفتنة، أي: الشيطان الذي يفتن الناس عن دينهم ويضلهم، وبضمها جمع فاتن، أي: يعاون أحدهما الآخر على الذين يضلون الناس عن الحق، ويفتنونهم)[114]. وصيغة المبالغة (فَتَّان) جاءت على وزن فَعَّال وهو أحد أوزانها.

المطلب الخامس: اسم المرّة

هو اسم يدل على حدوث الفعل مرة واحدة، ويكون من الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، (أَكَلَ أَكْلَة)، ومن غير الثلاثي الذي ليس في مصدره تاء يكون على وزن مصدره المستعمل، نحو: (انطلاقة)، وإذا كان في مصدره المستعمل تاء يوصف بواحدة، نحو: (استعانة واحدة)، قال الزمخشري: (وبناء المرة من المجرد على فعلة تقول: قُمت قَومة، وشَربتُ شِربة، وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة، وهو ممَّا عداه على المصدر المستعمل كـ الإعطاءة، والانطلاقة، والابتسامة، والترويحة، والتقلبة، والتغافلة، وأمَّا ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه تقول: قاتلته مقاتلة واحدة، وكذلك الاستعانة والدحرجة)[115].

وذكر السندي اسم المرة في موضعين، الأول: ما جاء في حديث مُؤَمَّلِ بْنِ الْفَضْلِ الْحَرَّانِيِّ ... «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ يَتَوَضَّأُ، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ غَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ...[116].

قال السندي: (قوله: غَرف غَرْفَة بالفتح: المرة، والضم اسمُ المعروف)[117]. واسم المرة (غَرْفَة) اشتق من الفعل الثلاثي (غَرَفَ) فجاء على وزن (فَعْلَة).

والحديث الآخر رواهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى... عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَفْلَةٌ كَغَزْوَةٍ»[118].

قال السندي: (قفلة بفتح قاف وسكون فاء، مرَّةٌ من القُفول وهو الرجوع، يعني: أنَّ أجره في انصرافه إلى أهله كأجره في إقباله إلى الجهاد، قالوا: كذلك الرجوع في كلِّ عبادة لأنَّه من تتمة الذهاب إليها، قيل: هو أرجح الاحتمالات لكن لا يخفى أنَّ التنكير وبناء المرة لا يناسب هذا المعنى، فالظاهر أنَّ المراد: أنَّ الرجوع أحيانًا يكون كالغزوة إذا كانت المصلحة مقضية لذلك ويكون فيه حفظ أهل الإسلام، وعلى هذا فوقوع النكرة مبتدأ لِمَا في بناء المرة من التخصيص)[119]. واسم المرة (قَفْلَة) اشتق من الفعل الثلاثي (قَفَلَ) فجاء على وزن (فَعْلَة).

المطلب السادس: اسم التفضيل

اسم يشتق من فعل ليدل على الموصوف بزيادة على غيره، وله صيغة واحدة وهي (أَفْعَل)، وأطلق عليه اسم التفضل وليس أفعل التفضيل؛ ليتناول صيغ التفضيل مثل: خير وشرّ، وفضلى وفضليان[120]، ويصاغ من الثلاثي المجرد ولا يصاغ من غيره، قال ابن الحاجب: (وشرطه أن يبنى من ثلاثيّ مجرّد ليمكن البناء)[121].

وكما أنَّه لا يصاغ من الثلاثي المزيد كذلك يصاغ ممَّا ليس بلون ولا عيب, لا يقال في أجاب, وانطلق, ولا في سَمُرَ وعور: هو أجوب منه وأطلق ولا أسمر منه وأعور، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو ما ذكرنا من هذه الأفعال بأن يصاغ (أفعل) ممَّا يصاغ منه ثم يُمَيَّز بمصادرها كقولك: هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشد سمرة وأقبح عوراً[122]، وأجاز الكوفيون بناء أفعل من السّواد والبياض خاصّة[123].

ولاسم التفضيل أربع حالات: الحالة الأولى: أن يكون مجردا من أل والإضافة، وحكمه أن يلازم الإفراد ويؤتى بعده المفضل عليه مجرورا بـ (من)، الثانية: أن يكون معرف بـ (أل) التعريف، وحكمه يجب مطابقة المفضل، والثالثة: أن يكون مضافا إلى نكرة، وحكمه يلازم الإفراد والتذكير ولا يطابق المفضل، الرابعة: أن يكون مضافا إلى معرفة: وحكمه يجوز مطابقة المفضل أو عدم مطابقته فيلازم الإفراد والتذكير[124].

وذكر السندي اسم التفضيل في موضعين، الأول منهما ما جاء في حديث مُحَمَّد بْن عِيسَى، وَزِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ... قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعَفُّ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلُ الْإِيمَانِ»[125].

قال السندي: (أعفُّ الناس هو بتشديد الفاء اسم التفضيل من العِفَّة، وهي الكف عما لا ينبغي، أي: الذين هم أعفُّ من حيث المِثْلَةُ وملاحظتُها أهل الإيمان)[126]. واسم التفضيل (أَعَفُّ) مُصاغ من الفعل الثلاثي

المضعف (عَفَّ)، نوعه مضاف إلى المعرفة، وحكمه هنا يجوز مطابقة المفضل أو عدم مطابقته فيلازم الإفراد والتذكير.

والحديث الآخر الذي رواهُ مَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ... قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضٌ عِنْدَنَا يُقَالُ لَهَا أَرْضُ أَبْيَنَ هِيَ أَرْضُ رِيفِنَا...[127].

قال السندي: (أرض أبيَنَ بلفظ اسم التفضيل من البيان: اسمُ رجلٍ أقام بها، فأضيفت إليه) [128]. واسم التفضيل (أَبيَنَ) مصاغ من الفعل الثلاثي المضعف (بان)، نوعه مجردٌ من ال والإضافة، وحكمه هنا أنْ يلازم الإفراد ويُؤتَى بعده المفضل عليه مجرورًا.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده، وبعد:

فهذهِ جملة من النتائج التي توصّلتُ إليها بعد أنْ أنعمَ الله عليَّ بإتمام البحث، يُمكنُ إيجازها بما يلي:

1. يُعدُّ كتاب (فتح الودود بشرح سنن أبي داود) من المصادر التي اهتمت في الدراسات الصرفية، من خلال الآراء التي أوردها السّندي، مضيفًا إليها تعليقاتٍ لطيفةً، في شرحهِ لعبارة الحديث، كترجيح قولٍ على آخر، أو تنبيهٍ على فائدة.
2. تناول البحثُ جملة من الموضوعات الصرفية، وهذا يدل على سعة علم الشارح لموضوعات الصرف، وعنايته بهذا العلم.
3. تميّز الشرح بالاختصار والعبارة اليسيرة التي تكون واضحة الفهم للقارئ، الأمر الذي يعطي لهذا الشرح ميزة مهمة في الاقبال على قراءته، والانتفاع من الموضوعات الصرفية فيه.
4. أوضحت الدراسة أنَّ السندي كان في بعض أحيانه يستدل بالآيات القرآنية؛ لتكون دليلًا على شرحه للموضوعات الصرفية الواردة في الحديث، أمَّا الشعر فلم يكن له نصيب في الاستشهاد على موضوعاته الصرفية التي تناولها.
5. أوضح البحث اهتمام علماء الهند والسند في دراسة الحديث النبوي الشريف، من خلال الشرح والتعليق، فضلاً عن الدراسات اللغوية التي أوردوها في شروحهم.
6. محاولة البحث في تحليل النصوص التي أوردها السِّندي ووجَّهها، فضلًا عن بيان مذهبه، ورأيه في الموضوعات الصرفية.
7. أظهر البحث أنَّ السندي كان ينوّع في ذكر المصطلحات الصرفية، من خلال تسميته مثلاً للفعل المبني للمجهول بالمبني للمفعول، أو المبني لما لم يُسمَّ فاعله.

وفي ختام هذا البحث نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والحمد لله ربِّ العالمين

المصادر والمراجع (Reference):

1. ابن الأثير، الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيْرْ: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان، أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1426هـ - 2005م.
2. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.
3. ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف: لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط:1، 1415هـ - 1995م.
4. ابن السرّاج، الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
5. ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط:1، 1420هـ - 2000م.
6. ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط:1، 1977م.
7. ابن دريد، جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: 1، 1987م.
8. ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت 844 هـ)، تح: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، ط1، 1437 هـ - 2016 م.
9. ابن سعد، الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230هـ)، تح: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 1408هـ- 1987م.
10. ابن سيّدة، المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، 1421هـ - 2000م.
11. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: 20، 1400هـ - 1980م.
12. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
13. ابن كثير، البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
14. ابن مالك، ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، دار التعاون.
15. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: 1.
16. ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:1، 1410هـ - 1990م.
17. ابن منظور، لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط: 3 - 1414 هـ.
18. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

19. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط:6، 1985م.
20. أبو الفضل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، (ت 1206هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت، ط3، 1409هـ - 1988م.
21. أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:1، 1418هـ - 1998م.
22. أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط:1.
23. أبو داود، سنن أبي داود، المؤلف: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
24. الأزهري، تهذيب اللغة، المؤلف: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:1، 2001م.
25. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط:1، 1424هـ- 2003م.
26. البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بْن ثابت الخطيب البغدادي، (ت463هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط 1، 1417هـ- 1997م.
27. البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1339هـ)، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، 1370هـ- 1951م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، لا ط.
28. الجرجاني، المفتاح في الصرف: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: 1، 1407هـ - 1987م.
29. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت- ط: 4، 1407هـ - 1987م.
30. الحمْوي، معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط 2، 1416هـ-1995م.
31. الخطيب، المستقصى في علم التصريف: للدكتور عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت، 1424هـ- 2003م.
32. الذهبي، تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ- 1998م.
33. الذهبي، سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1405 هـ- 1985م.
34. الرازي، مختار الصحاح: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: 5، 1420هـ - 1999م.
35. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين.
36. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت: 337 هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط:5، 1406هـ - 1986م.
37. الزجاجي، مجالس العلماء: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط:2، 1403هـ - 1983م.
38. الزركلي، الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 1423هـ- 2002م.
39. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط:1، 1993م.
40. السمعاني، الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382 هـ - 1962 م.

41. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
42. الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: 1، 1428هـ - 2007م.
43. العسقلاني، تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1406هـ – 1986م.
44. العسقلاني، تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ- 1908م.
45. العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي (ت:852هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
46. العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبي عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت: 1329هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 2، 1415هـ.
47. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط:1، 1416هـ - 1995م.
48. العيني، شرح سنن أبي داود: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت: 855هـ)، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد – الرياض، ط: 1، 1420هـ -1999م.
49. الغلاييني، جامع الدروس العربية: لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط:28، 1414هـ - 1993م.
50. الفارسي، الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسيّ (ت: 377 هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب، جامعة الرياض)، ط:1، 1389هـ - 1969م.
51. الفراهيدي، كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
52. الفرطوسي، المهذب في علم التصريف: لدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، ولدكتور طه هاشم شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط: 1، 1432هـ- 2011م.
53. القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط: 1، 1422هـ - 2002م.
54. القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت 682هـ)، دار صادر، بيروت، لا ط، لات.
55. القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبي العباس، شهاب الدين (ت: 923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: 7، 1323هـ.
56. الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت 1382هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402هـ-1982م.
57. الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: 786هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، طبعة أولى: 1356هـ، 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ - 1981م.
58. المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت: 1414هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ط: 3، 1404هـ - 1984م.
59. المبرّد، المقتضب: لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
60. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:1، 1428هـ - 2008م.
61. المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المزّي (ت 742هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ – 1980م.

62. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 2، 1392.
63. الولوي، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي (ت:1442هـ)، دار ابن الجوزي، ط:1، 1426- 1436هـ.
64. راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف: للأستاذ راجي الاسمر، راجعه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية –بيروت- 1418هـ - 1997م.
65. سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر، لا ط، 1346هـ - 1928م.
66. سيبويه، الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 1408هـ - 1988م.
67. صاحب حماة، الكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: 732هـ)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.
68. كحالة، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
69. ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط:1، 1428هـ.
70. هادي نهر، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية: للدكتور هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد- لبنان، ط: 1، 1431هـ-2010م.

الهوامش:

(1) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 75/10.
(2) يُنظَر: معجم البلدان لياقوت الحموي 3 /190 ، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني 201.
(3) يُنظَر: الأنساب للسمعاني 1/ 180- 181.
(4) يُنظَر: تذكرة الحفاظ 2/ 127، وسير أعلام النبلاء للذهبي 13/ 204.
(5) يُنظَر: سير أعلام النبلاء 13/ 217 – 218.
(6) يُنظَر: البداية والنهاية 11/ 64.
(7) ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني 85- 86، 93، 106 - 107، 126، 207، 406.

(8) يُنظَر: الطبقات الكبرى لتابعي أهل المدينة لابن سعد 53- 54، وتذكرة الحفاظ 2/ 127، وسير أعلام النبلاء 15/ 307- 308، 538- 539.
(9) يُنظَر: تهذيب الكمال 1/ 149، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني 1/ 6، 4/ 170.
(10) يُنظَر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان 1/ 115.
(11) يُنظَر: المصدر نفسه 1/ 115.
(12) يُنظَر: تاريخ بغداد 10/ 75 ، والأنساب 7/ 85 ، والبداية والنهاية 11/ 65.
(13) يبدو أنَّهُ أحدُ الصالحين في زمانه، ولم أقفْ على ترجمتِه.
(14) يُنظَر: سلك الدرر لمحمد خليل بن علي المرادي 4/ 66.
(15) السِّنْد: بلاد بين بلاد الهند وكرمان وسجستان، وهي أحد أقاليم باكستان الأربعة. يُنظَر: معجم البلدان لياقوت الحموي 3/ 267.
(16) أبو الحسن محمد بن صادق السِّنْدي الصغير، (ت 1187هـ). ينظر: فهرس الفهارس 1/ 148- 149.
(17) يُنظَر: معجم المطبوعات العربية ليوسف بن إليان 2/ 1056.
(18) يُنظَر: معجم المؤلفين لعمر بن رضا 10/ 262.
(19) يُنظَر: سلك الدرر 4/ 66، ومعجم المطبوعات العربية 2/ 1056.
(20) يُنظَر: سلك الدرر 4/ 66، وفهرس الفهارس 1/ 148، وهدية العارفين 2/ 290.
(21) يُنظَر: سلك الدرر 3/ 233، وفهرس الفهارس 1/ 98، 2/ 986.
(22) يُنظَر: سلك الدرر 4/ 66، وفهرس الفهارس 1/ 148، والأعلام 6 /253، وهدية العارفين 2/ 318، ومعجم المؤلفين 10/ 262.
(24) يُنظَر: هدية العارفين 2/ 318.
(25) لم يُذكَر اسم المحقق.
(26) لم يُذكَر اسم المحقق.
(27) يُنظَر: إيضاح المكنون لإسماعيل البغدادي 4/ 595.
(28) يُنظَر: مقدمة المحقق في كتاب فتح الودود للسِّنْدي 1/ 81.
(29) يُنظَر: سلك الدرر 4/ 66، والإعلام في تاريخ الهند من الأعلام 6/ 685.
(30) تهذيب اللغة، للأزهري: 150/13، (لزم).
(31) الصحاح، للجوهري: 2029/5، (لزم).
(32) أوضح المسالك، لابن هشام: 3/ 175.
(33) المستقصى في علم التصريف، لعبد اللطيف الخطيب: 140.
(34) تهذيب اللغة: 69/3، (عدو).
(35) العين: 2/ 213، (عدو).
(36) يُنظَر: مقاييس اللغة، لابن فارس: 4/ 249، (عدو).
(37) يُنظَر: المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، 56/1.
(38) يُنظَر: شرح الشافية الكافية، لابن مالك: 2/ 629.
(39) يُنظَر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: 169. والمعجم المفصّل في علم الصرف، للأُستاذ راجي الأسمر: 357.
(40) سنن أبي داود: 191/2، برقم (1925).
(41) يُنظَر: فتح الودود: 300/3، وللاستزادة يُنظَر: 163/1، 546 -547، 4/ 477-478.

(42) سنن أبي داود: 3/ 4، برقم (2483).
(43) فتح الودود، للسندي: 4/ 140.
(44) يُنظَر: شمس العلوم: 2/ 985، (جبا).
(45) يُنظَر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي القاري، 9/ 4041.
(46) يُنظَر: مرقاة المفاتيح: 9/ 4041.
(47) يُنظَر: المهذَّب في علم التصريف، د. صلاح مهدي، د. طه هاشم: 131.
(48) يُنظَر: جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني: 1/ 49-50.
(49) يُنظَر: المفتاح في الصرف: 1/ 56.
(50) سنن أبي داود: 4/ 208، برقم (4634).
(51) يُنظَر: فتح الودود: 7/ 44.
(52) الكتاب، لسيبويه: 1/ 34.
(53) المصدر نفسه: 1/ 41.
(54) المصدر نفسه: 1/ 43.
(55) المقتضب، للمبرد: 4/ 50.
(56) يُنظَر: الصَّرف الوافي: أ. د. هادي نهر: 291.
(57) يُنظَر: جامع الدروس العربية: 1/ 50.
(58) سنن أبي داود: 4/ 208، برقم (4634).
(59) يُنظَر: فتح الودود: 7/ 44.
(60) يُنظَر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي القاري: 9/ 3915.
(61) سنن أبي داود، 3/ 118، برقم (2881).
(62) يُنظَر: فتح الودود: 4/ 477.
(63) يُنظَر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر: 3/ 255.
(64) سنن أبي داود: 1/ 245، برقم (931).
(65) يُنظَر: فتح الودود: 2/ 207.
(66) سنن أبي داود: 1/ 97، برقم (353).
(67) يُنظَر: فتح الودود: 1/ 503، وللاستزادة يُنظَر: 5/ 104.
(68) يُنظَر: المصدر نفسه: 1/ 503.
(69) سنن أبي داود: 2/ 33، برقم (1310).
(70) فتح الودود: 2/ 483، ويُنظَر: شرح سنن أبي داود، للعيني: 5/ 217، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني: 1/ 284.
(71) جمهرة اللغة: 2/ 843، ويُنظَر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة: 1/ 494.
(72) سنن أبي داود: 1/ 184، برقم (693).
(73) يُنظَر: فتح الودود: 2/ 27، وشرح سنن أبي داود، للعيني: 3/ 251، وللاستزادة يُنظَر: فتح الودود: 4/ 27، 251. 5/ 77، 86. 6/ 242.
(74) سنن أبي داود: 3/ 211، برقم (3201).
(75) يُنظَر: فتح الودود: 5/ 95، وشرح سنن أبي داود للعيني: 6/ 145، وعون المعبود شرح سنن أبي داود: 8/ 346، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري: 5/ 412.
(76) يُنظَر: مختار الصحاح، للرازي: 1/ 71، وتاج العروس، للزبيدي: 31/ 457.
(77) سنن أبي داود: 3/ 343، برقم (3752).
(78) يُنظَر: فتح الودود: 5/ 506، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على مسلم): 12/ 32، وللاستزادة يُنظَر: فتح الودود: 7/ 216.
(79) يُنظَر: تهذيب اللغة: 9/ 209، ولسان العرب، لابن منظور: 15/ 179. الصُدْغُ: ما بين العين والأذن، ويسمَّى أيضاً الشعر المتدلِّي عليها صُدْغاً. ويقال صُدْغٌ مُعَقرَبٌ. يُنظَر: تهذيب اللغة: 8/ 59- 60.
(80) سنن أبي داود: 4/ 315، برقم (5063).
(81) يُنظَر: فتح الودود: 7/ 357، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: 2/ 128، وعون المعبود شرح سنن أبي داود: 13/ 272.

(82) يُنظَر: العين، للخليل: 5/ 331.
(83) سنن أبي داود: 4/ 358، برقم (5228).
(84) يُنظَر: فتح الودود: 7/ 467.
(85) الأصول في النحو: 2/ 416، وتهذيب اللغة: 1/ 258.
(86) ينظر: الإيضاح في علل النحو:86، ومجاس العلماء: 244.
(87) همع الهوامع: 327/3.
(88) المفصل: 289.
(89) ألفية ابن مالك: 39.
(90) ينظر: شرح ابن الناظم: 301-302.
(91) ينظر: شرح المفصل 99/4, وشرح التسهيل 76/3, وارتشاف الضرب 2272/5, وشرح ابن عقيل 110/3, والمقاصد الشافية 274/4
(92) ينظر رأيه في: شرح المقدمة المحسبة 391/2, وشرح الكافية 1043/2, وتوضيح المقاصد والمسالك 849/2, وشرح ابن عقيل 107/106/3, والمقاصد الشافية 263/4.
(93) سنن أبي داود: 1/ 32، برقم (132).
(94) فتح الودود: 1/ 286.
(95) سنن أبي داود: 3/ 329، برقم (3686).
(96) فتح الودود: 5/ 461.
(97) شرح التسهيل:87/3.
(98) سنن أبي داود: 3/ 97، برقم (2083).
(99) قال ابن الأثير:(هِيَ الَّتِي أُجِذ قَرْنُها مِنْ أصْله. وَقِيلَ هُوَ مِن الأَصِيلَة بِمَعْنَى الهَلاك). النهاية في غريب الحديث والأثر:52/1.
(100) فتح الودود: 4/ 412.
(101) سنن أبي داود: 4/ 300، برقم (4999).
(102) فتح الودود: 7/ 314.
(103) الكافية في علم النحو: 41.
(104) أوضح المسالك: 212/3-213.
(105) سنن أبي داود: 3/ 330، برقم (3691).
(106) فتح الودود: 2/ 387.
(107) ينظر: البحر المحيط الثجاج:117/18.
(108) ينظر: الشافي في شرح مسند الشافعي:372/4.
(109) أوضح المسالك:184/3.
(110) جامع الدروس العربية:193/1.
(111) سنن أبي داود: 2/ 83، برقم (1510).
(112) فتح الودود: 2/ 625.
(113) سنن أبي داود: 3/ 177، برقم (3070).
(114) فتح الودود: 4/ 640.
(115) المفصل:280, وينظر: الشافية في علم التصريف:29.
(116) سنن أبي داود: 1/ 31، برقم (124).
(117) فتح الودود: 1/ 281.
(118) سنن أبي داود: 1/ 31، برقم (124).
(119) فتح الودود: 4/ 144.
(120) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف:339/1.
(121) الكافية:42.
(122) ينظر: المفصل:297، وشرح التسهيل:54/3، والتذييل والتكميل:255/10.

(123) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:120/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 201/1.
(124) ينظر: هذه الحالات: توضيح المقاصد:934/2 أوضح المسالك:258/3، وتمهيد القواعد:6:2660.
(125) سنن أبي داود: 3/ 53، برقم (2666).
(126) فتح الودود: 4/ 290.
(127) سنن أبي داود: 4/ 19، برقم (3923).
(128) فتح الودود: 6/ 59.